

THEMATIC COMPILATION OF RELEVANT INFORMATION SUBMITTED
BY LEBANON

ARTICLE 9, PARAGRAPHS 2 AND 3 UNCAC

MANAGEMENT OF PUBLIC FINANCES

LEBANON (SIXTH MEETING)

هذا بالإضافة إلى التقارير الدورية أو الخاصة أو السنوية التي تصدر عن المراجع الإدارية والرقابية المختصة: كديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية وإدارة التفتيش المركزي وإدارة المناقصات والمراقبين الماليين لدى المؤسسات العامة... وجميعها أو غالبيتها تنشر في الجريدة الرسمية وتطبع وتوزع على وسائل الإعلام، عند الطلب، وبعد إبلاغها من المراجع الرسمية المعنية.

الشفافية: إن تشريعاتنا اللبنانية الراهنة المتعلقة بالمالية العامة لا تزال قاصرة عن مواكبة التطورات الجارية من حولنا، في موضوع الشفافية، كونها تنتظر إلى المالية العامة بمنظار تقليدي، سطحي وضيق، تجاوزه الزمن وتخطته التطورات المتسارعة بوتيرة عالية، وهي بحاجة إلى تعديلات جوهرية وإلى إصدار قوانين وأنظمة مالية جديدة على جميع المستويات. وإننا نقترح في هذا المجال ما يلي:

- تحديث النصوص القانونية المتعلقة بالموازنة العامة.
- تعديل قانون المحاسبة العمومية الحالي بما يتلاءم مع النصوص الجديدة المقترحة.
- وضع قانون خاص للصفقات العمومية وفصله عن قانون المحاسبة العمومية.
- وضع تصميم محاسبي عام جديد لحسابات الدولة.
- تعديل صلاحيات الموظفين المولجين بإدارة واستعمال الأموال العمومية في الوزارات والإدارات العامة بما يتناسب مع المفاهيم المالية الجديدة.
- تعديل قانون ديوان المحاسبة ومنحه صلاحية الرقابة على الأداء مع تفعيل الرقابة على الحسابات تمكيناً له من درس قطع الحساب وتقديمه إلى مجلس النواب مع ملاحظاته على تنفيذ الموازنة.
- تعديلات تتناول مرحلة إعداد الموازنة، إذ ينبغي أن تحمل موازنة البرامج والأداء في طبيعتها تعديلات هامة من شأنها تطوير أسس إعداد الموازنة وأعمالها التحضيرية كافة، ومن تلك التعديلات نذكر:
- تقريب مواعيد إعداد الموازنة واختصار المهل حوالى الشهرين تقريباً عما هي عليه حالياً، وهذا ما سيجتنب للبرلمان بالضغط أكثر فأكثر على الحكومة وعلى توجّهاها المالية بصورة عامة، قبل إقرار مشروع الموازنة من قبل مجلس الوزراء بالذات.
- إعادة تنظيم الإدارة المسؤولة عن إعداد الموازنة في وزارة المالية وتطوير أساليبها التفاوضية بشأن طلبات الاعتمادات المقّمة من وزارات الإنفاق المختلفة، مع إعطاء الأفضلية للمشاريع الاقتصادية الأساسية وبيان واجبات الجهات المسؤولة عن تنفيذ الموازنة في الدولة.

المعلومات غير متاحة للعموم في ما خص تفاصيل الموازنة ويوميّاتها وعملياتها التنفيذية، مع الإشارة إلى أنه يوجد حالياً أمام مجلس النواب مشروع قانون يتعلق بحق الوصول إلى المعلومات بما في ذلك الموازنة، مع ملاحظة تزايد المطالبة بهذا الأمر، خصوصاً ما يتعلّق برواتب الموظفين العموميين والتعويضات التي يتقاضاها كلٌّ منهم من خزينة الدولة، وكذلك بالنسبة لقيمة التزامات الجارية وكلفتها والمبالغ المالية المدفوعة عليها وسائر نواحي المالية العامة. اما بالنسبة الى آلية مسك الحسابات والسجلات والتصاريح المالية، بما فيها المحفوظات الوطنية، فهي منظمة بموجب القوانين التي ترعى أحكام المحاسبة العمومية ووزارة المالية ديوان المحاسبة والمحفوظات الوطنية.

- اما بالنسبة لموضوع الموازنة ومراحل إعدادها وتنفيذها، والتدقيق الداخلي والخارجي وإدارة المخاطر فهي منظمة بموجب القوانين المرعية الإجراء لا سيما تلك التي ترعى عمل وزارة المالية حيث توجد مديريات ومصالح ودوائر ووحدات متخصصة بالموضوعات المشار إليها (التحليل الاقتصادي، إدارة المخاطر، الرقابة والتدقيق، المركز الآلي.... الخ) الخطوات المطلوبة لتفعيل أو تحسين الإجراءات الآتفة الذكر ووصف التحديات والصعوبات الموجودة.

ان من شأن إقرار سلة مشاريع القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد وتحديث قوانين الجهات الرقابية المعنية من شأنه تأمين البيئة التشريعية السليمة، لا سيما تلك المتعلقة ب:

- حق الوصول الى المعلومات
 - تضارب المصالح
 - الصفقات العمومية
 - تعديل قوانين ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية.
- كذلك فان تأمين الموارد المخصصة لحسن التنفيذ كالموارد البشرية (تعيين، تأهيل، تدريس مستمر) والمالية وغيرها مطلوبة وضرورية. فضلاً عن أن المساعدات التقنية المتعلقة ببناء قدرات الموظفين المعنيين وزيادة آليات التعاون الدولي والإقليمي والمشاريع النموذجية والخبرات والممارسات الجيدة المعتمدة من شأنها المساهمة في تأمين المطلوب.